

**Modern Means of Payment and Their Role in Managing The Liquidity Crisis  
-A Case Study of Algeria-**  
Yousfat Ali <sup>1</sup>

<sup>1</sup> The Spatial and Entrepreneurial Development Study Laboratory, University of Ahmed Draia- Adrar, Algeria,  
yousfatali@gmail.com

**ARTICLE INFO**

Article history:  
Received:23/02/2020  
Accepted:15/09/2020  
Online:25/12/2020

Keywords:  
Hoarding  
e-payment methods  
liquidity crisis  
the Algerian economy  
JEL Code: J33, E52

**ABSTRACT**

This study attempts to address the phenomenon of hoarding the Algerian citizen and keeping his money away from the banks, in an era in which he relies on e-payment methods, as it aims to provide what enhances the culture of e-payment to reduce the circulation of cash in the market and keep the largest amount of money in the state coffers, especially with the continuation The deteriorating economic conditions, which prompted many clients to withdraw their money from the financial system, either to trade it in the market, or store it outside the banking system, which led to a severe liquidity crisis. In this paper, we will search for solutions and how to mitigate the recurring liquidity crisis and the phenomenon of hoarding especially in light of the decline in treasury revenues, as a result of the continued collapse in oil prices, which constituted a shock to the economy, it is difficult to deal with it or get out of it with minimal damage

**وسائل الدفع الحديثة ودورها في تسيير أزمة السيولة -دراسة حالة الجزائر-**

يوسفات علي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، yousfatali@gmail.com

**معلومات المقال**

تاريخ الاستقبال: 2020/02/23  
تاريخ القبول: 2020/09/15  
تاريخ النشر: 2020/12/25

**الكلمات المفتاحية**

الاكتناز  
وسائل الدفع الإلكترونية  
أزمة السيولة  
الاقتصاد الجزائري

JEL Code: J33, E52

**الملخص**

تحاول هذه الدراسة التطرق إلى ظاهر اكتناز المواطن الجزائري وحفظ أمواله بعيدا عن البنوك، في عصر يعتمد فيه على وسائل الدفع الإلكترونية حيث تهدف إلى تقديم ما يعزز ثقافة الدفع الإلكتروني للتقليل من تداول السيولة النقدية في السوق وإبقاء أكبر كمية من النقود في خزائن الدولة خاصة مع تواصل تردّي الأوضاع الاقتصادية والذي دفع بالكثير من العملاء إلى سحب أموالهم من المنظومة المالية إما لتداولها في السوق، أو تخزينها خارج الجهاز المصرفي، مما أفضى إلى أزمة سيولة حادة، سيتم البحث في هذا الورقة عن الحلول وكيفية التخفيف من حدة أزمة السيولة المتكررة وظاهرة الاكتناز، خصوصا في ظل تراجع إيرادات الخزينة، جراء استمرار تهاوي أسعار النفط، وهو ما شكل صدمة للاقتصاد من الصعب التعامل معها أو الخروج منها بأقل الأضرار.

## مقدمة:

الاقتصاد الجزائري بشكل عام يرتبط مصيره عادة بأسعار المحروقات، وهذا دليل تقصير في خلق اقتصاد بديل، أو حل العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية، حيث برزت في مختلف مراكز بريد الجزائر ووكالات البنوك التجارية عبر الوطن ظاهرة أزمة السيولة النقدية. ومشكل نقص السيولة والذي تفاقم بشكل واضح بالرغم من وعود السلطات المسؤولة ككل سنة بالتوصل إلى حل لهذا المشكل، على الرغم من الاجتهادات التي باءت بالفشل من طرف السلطات النقدية والمالية حيث مضت أزمة السيولة إلى تعقيداتها المالية والاقتصادية.

يشكل هذا الوضع خطر كبير على النظام المصرفي والمالي خاصة، وعلى الاقتصاد الجزائري عامة، وفي غياب تطوير وتشغيل فعلي لأنظمة الدفع وعدم تفعيل التعامل بالشيك على مستوى المعاملات الاقتصادية، ظهرت مشكلة الاكتناز للأموال في الاقتصاد الجزائري.

حاليا ورغم اعتماد الحكومة الجزائرية سياسة تقشفية لتخفيف فاتورة الواردات في ظل تهاوي مداخيل البلاد من العملة الصعبة، لم يفلح هذا في كبح الخسائر المالية، وبرزت الظاهرتين بشدة. كل ذلك استدعى جهود البحث عن سبل الخروج من الأزمة عبر تشخيص حقيقي لأسباب تكونها.

عاشت الجزائر خلال الأشهر الماضية أزمة حادة تمثلت في نقص السيولة بمكاتب البريد، وعلى مستوى الوكالات البنكية مما أدى لتشكيل المواطنين لصفوف طويلة أمام تلك المكاتب والوكالات بعد أن تحولت إلى أزمة مزمنة، وقد كانت تلك الظاهرة بالتعبية على حساب الاقتصاد الوطني إذ أن أغلبية المواطنين كانوا يشكلون تلك الصفوف في أغلب الأوقات أثناء زمن العمل مما يعني أن الاقتصاد الوطني يتكبد خسائر جسيمة جراء تلك الظاهرة، ومما زاد من وطأة تلك الأزمة الارتفاع المفاجئ في أسعار بعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع،

### أهمية الدراسة

الأهمية تتضح في معرفة وضعية الاقتصاد الجزائري بخصوص أزمة السيولة المتكررة وظاهرة اكتناز الأموال، من أجل الحكم والوقوف على بعض الحلول الضرورية. ومن أجل حماية المواطن والاقتصاد الوطني. وما مدى إمكانية استخدام وسائل الدفع والمقاصة في التخفيف من الأزميتين، والتي تعاني منها البنوك والمؤسسات المالية في نشاطها المالي والمصرفي خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، هذا وتحاول الحكومة الجزائرية البحث عن حلول لأزمة السيولة النقدية، خاصة بعد تراجع إيراداتها المالية كون عملية تطوير وتحديث أنظمة الدفع وتبنيها هو مشروع مستقبلي، وكون أن السوق السوداء والموازية تستقطب مبالغ ضخمة تمثل صفقات وعمليات تجارية.

من خلال كل ما سبق سنعالج الإشكالية في التساؤل الرئيسي ونحاول الإجابة عليه:

ما مدى فعالية اقتصاد الدفع الإلكتروني في للتقليل من ظاهرة اكتناز النقود للحد من أزمة السيولة؟

## أهداف البحث

- التقليل من استخدام النقد والتحول إلى التعاملات الإلكترونية في مختلف أروقة الدولة واقتصادها. والتخفيف من أزمة السيولة التي يعاني منها الاقتصاد منذ سنوات.
- تعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني للتقليل من تداول السيولة النقدية في السوق وإبقاء أكبر كمية من النقود في خزائن الدولة.
- تعميم وسائل الدفع الإلكتروني الذي سيستقطب جزء هاماً من هذه الأموال التي كانت لا تستفيد منها الحكومة وتضر بالاقتصاد.

## محاور الدراسة:

- 1-أهمية السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها.
- 2-ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري.
- 3-حلول الدفع الإلكتروني وتأثيرها على أزمة السيولة واكتناز النقود.

## 1-السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها

يعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في مراكز البريد أو البنوك التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها بالزبائن.

### 1-1 السيولة

1-1-1 أهمية السيولة بالنسبة للبريد والبنوك التجارية: قد يخسر مركز البريد أو البنك عدد من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ البنك أو المركز البريدي بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في انعدام ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) والمودعين، ولا تمكن البنك من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح. ولهذا فإن السيولة بصفة عامة:

- تمثل عنصر الأمان والحماية، وتبعد عن خطر عدم الدفع، ومن ثم الإفلاس بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية.
  - المرونة في الخيار، حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمارات الأفضل؛
  - مؤشر إيجابي لدى البنوك المراسلة وجهات التصنيف؛
  - قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وغيرهم من أصحاب الحقوق، وبالتالي تعزيز الثقة في البنك؛
  - تجنب البنك والمؤسسة المالية البحث عن مصادر تمويل عالية الكلفة؛
  - تمكن البنك والمؤسسة المالية من مواجهة الأزمات عند وقوعها ومواجهة متطلبات النمو والتشغيل.
- 1-1-2 الآثار المترتبة على نقص السيولة في الاقتصاد الوطني: هناك عديد من الآثار تحدث نتيجة الانخفاض في السيولة منها:

- انخفاض في الحوالات والأنشطة التجارية والاقتصادية، وعدم قدرة السلطة على تحويل رواتب الموظفين؛
- وقف أنشطة الاستيراد والتصدير في معاملات التجارة الخارجية؛

- قيام المودعين بسحب أرصدهم الجارية كلية، وإجبار بعض البنوك ومؤسسات البريد على إغلاق أبوابها؛
- معاناة وكالات البنوك والبريد من نقص السيولة لديها مع العلم أن غالبية نشاطاتها تتم بالسيولة؛
- عدم توفر السيولة في النظام المالي والمصرفي سيؤدي إلى زيادة الطلب عليها.

### 1-1-3 حركة السيولة في البنوك التجارية: أما عن حركة السيولة في البنوك التجارية فتكون كالتالي:

**في حالة فائض:** السيولة المتحصل عليها من طرف عملاء الوكالات تحول إلى حساب الخزينة العمومية في بريد الجزائر، هذا ويتم الاحتفاظ بالحد الأدنى من السيولة الذي يختلف من وكالة بنك إلى آخر لمواجهة الالتزامات اليومية. **في حالة عجز:** تطلب الوكالة البنكية من الوكالة المركزية السيولة بعد جمع كل الطلبات المتعلقة بالوكالات، ويتم سحب السيولة من حساب البنك المركزي، وتوزع على الوكالات من طرف شركات نقل الأموال، وهي شركات أمنية خاصة تعمل على نقل السيولة. وفي حالة عجز البنك التجاري ككل، يقوم بشراء السيولة من السوق النقدية.

### 1-2 مظاهر وأسباب أزمة السيولة النقدية في البنوك و بريد الجزائر

على خلاف السنوات الماضية عرف النظام المالي والمصرفي أزمة خانقة بسبب ندرة السيولة المالية على مستوى مراكز البريد والبنوك التي شهدت ضغطا كبيرا، تزامنا مثلا مع الدخول الاجتماعي وخاصة خلال شهر رمضان وعيدي الفطر والأضحى وعطلة الصيف وأيام دفع الرواتب والمعاشات.

#### 1-2-1 تطور الأزمة: بسبب عديد النقاط أهمها:

-ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع مثل الزيت والسكر، مما جعل المواطن بين إشكالية ارتفاع هذه الأسعار من جهة والتي أضرت بالقدرة الشرائية والنقص الحاد في السيولة النقدية في مكاتب البريد والوكالات من جهة أخرى، مما جعله غير قادر على الوفاء بمتطلبات الأسر؛

-دفع مخلفات الرواتب المتخلفة وخاصة موظفي بعض القطاعات التي تشغل عدد كبير من اليد العاملة والتي جاءت بمبالغ كبيرة ينوي أصحابها سحبها كاملة للوفاء ببعض الاحتياجات المرتفعة الثمن، بسبب أن أغلب المعاملات في الجزائر بما فيها ذات المبالغ الكبيرة تتطلب الوفاء نقدا، وليس بوسائل دفع أخرى؛

-انهيار الثقة في المؤسسات المالية والبريد لدى المواطن، إذ بعد النقص الحاد في السيولة النقدية لدى هذه المؤسسات أصبح المواطن يفضل تخزين كميات كبيرة من النقود لديه عوضا عن إيداعها لديها، خاصة التجار والمقاولين وغيرهم ممن يتعاملون بمبالغ نقدية كبيرة، لأنه في حالة إيداعها لا يمكنهم استرجاعها في الوقت الذي يحتاجونها، أصبحت البنوك تعاني من خروج كبير ومستمر للأموال دون أن تدخل إليه كميات أخرى مماثلة.

#### 1-2-2 الإجراءات المتخذة كحل للأزمة: قامت السلطات وفي سبيل توفير حلول للأزمة الإجراءات التالية:

-طبع كميات هائلة من النقود القانونية وهذا لتغطية هذا النقص في السيولة، بحيث أصبح توزيع هذه السيولة انطلاقا من الجزائر العاصمة إلى ولايات الوطن يتم بالتناوب وكل الكميات الموزعة يتم تخصيص نسبة 80% منها لمكاتب البريد على أساس أن أغلبية الموظفين في الجزائر يتم دفع أجورهم عن طريق الحساب البريدي الجاري.

القيام بمثل هذا الإجراء وان كان يخفف كثيرا من أزمة السيولة يعتبر لجوء للحلول السهلة عوض التفكير في الحلول الجذرية والنهائية لهذه الأزمة، ذلك أن الكميات الكبيرة التي تمت طباعتها سوف تزيد بالتأكيد من حجم الكتلة النقدية المتداولة دون أن يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي فإن هذا الإجراء سوف تظهر

آثاره على الأجلين القصير والمتوسط في ارتفاع معدلات التضخم التي تحاول الدولة كبح جماحه، وبالنتيجة فإن كل الزيادات في الأجور والتي أقرتها الحكومة في سبيل تحسين القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة منهم موظفي القطاع سوف تصبح بعد فترة قصيرة غير ذات أهمية.

-الإجراءات المتخذة قبل اندلاع الأزمة الأخيرة والمتمثل في إلزامية استخدام الشيك، التحويل البنكي، بطاقة الدفع الإلكتروني، الاقتطاع من الرصيد، وكل وسيلة دفع أخرى وذلك في كل المعاملات التجارية والمالية التي تتجاوز قيمتها 500 ألف دينار جزائري (10-181، 2010، صفحة 12)، ومع اقتراب مواعده تراجعت السلطات العمومية عن تطبيقه وتأجيله إلى أجل غير مسمى تحت ضغط الواقع وبالنظر لتأثير السوق الموازي الذي يظل يمثل نسبة كبيرة من التعاملات التجارية والمالية.

هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها تقرير مثل هذا الإجراء تم التراجع عنه، فقد سبق أن قررت السلطات العمومية إلزامية التعامل بالشيك في كل المعاملات التجارية والمالية التي تفوق قيمتها 50 ألف دينار جزائري وذلك بمرسوم تنفيذي دخل حيز التطبيق بتاريخ 2006/09/01 (05-442، 2005، صفحة 11)، يتم إلغاؤه بمرسوم تنفيذي آخر صادر في 2006، عكس هذه المرة فإن المرسوم التنفيذي الصادر في 2010/07/13 لا يزال ساري المفعول من الناحية القانونية منذ دخوله حيز التنفيذ في 2011/03/31 ولم يتم إلغاؤه بمرسوم تنفيذي آخر.

### 1-2-3 الحلول المقترحة لأزمة السيولة النقدية في الجزائر

أزمة السيولة التي أصبحت تعاني منها الجزائر كظاهرة مزمنة، تتطلب حولا جذرية سواء على المدى القصير أو المديين المتوسط أو الطويل، وتتمثل تلك الحلول أو الإجراءات فيما يلي:

-إعادة الاعتبار للتعامل بالشيك في المعاملات التجارية والمالية، فالبرغم من أن القوانين الجزائرية واضحة وصارمة في مجال مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد (05-02، 2005، صفحة 8)، بل أن بنك الجزائر كان قد أنشأ جهاز خاص منذ الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينات وفي ظل قانون النقد والائتمان باسم "جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد" (92-03، 1992، صفحة 04)، إلا أن الهاجس الأكبر الذي يبقى يمنع المواطنين وخاصة منهم المتعاملين الاقتصاديين من التعامل بالشيك، هو انتشار ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد، وبالتالي فإن على التاجر إما أن يطلب من المشتري الدفع بشيك مصادق عليه وهذا يتطلب من المشتري طلب هذا الشيك من البنك ثم الانتظار بضعة أيام حتى يتم تحصيله ثم إمضائه من طرف مدير الوكالة البنكية التي يتعامل معها، وهذا مناف لتسريع المعاملات التجارية والمالية وإما أن يقبل من المشتري الدفع بشيك عادي وهو لا يضمن حقه، وكثيرا ما ينتهي به الأمر إلى الدخول في منازعات قضائية مع ذلك المشتري بسبب كون الشيك بدون رصيد أي هناك انتظار وتضييع للزمن في كلا الحالتين.

-تفعيل وتنشيط التعامل ببطاقة ما بين البنوك، حيث وبالتعاون مع مؤسسات أجنبية متخصصة في مجال النقد الإلكتروني سعت مجموعة من البنوك الجزائرية إلى إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) في أبريل 1995، والتي تهدف إلى إنشاء نظام وطني للدفع الإلكتروني من خلال إنشاء بطاقة السحب ما بين البنوك والتي بدأ العمل بها سنة 1997 (سليمان، 2008، صفحة 14).

لذلك يجب على السلطات أن تتعاون فيما بينها لتفعيل التعامل بهذه البطاقة، وتحويلها إلى وسيلة دفع حقيقية خاصة وأن معظم مالكيها يملكون حساب بريدي جاري، إضافة إلى من يحملها من عملاء البنوك المشتركة في هذا النظام ونرى أن أول خطوة في هذا المجال هي إيجاد أماكن القبول العام لهذه البطاقة، ويقترح أن تكون البداية بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، أي تسديد فواتير الخدمات بتلك البطاقة في كل من: مؤسسة الكهرباء والغاز، مؤسسة الجزائرية للمياه، مؤسسة اتصالات الجزائر، مؤسسة موبيليس، أو في مؤسسات تجمع بين الطابع الاقتصادي والإداري مثل مصلحة الضرائب، على أن تتوسع العملية بعدها وبطريقة تلقائية إلى مؤسسات القطاع الخاص.

القيام بمثل هذه الإجراءات من شأنه أن يقلل من حجم الطلب على السيولة النقدية، ذلك أنه كلما تم استعمال وسائل الدفع الحديثة، كلما قل حجم النقود القانونية المتداولة على حساب النقود الخطي أو الكتابية، إذ من المعلوم أن حجم النقود القانونية يشكل نسبة 80% من إجمالي حجم الكتلة النقدية المتداولة في الجزائر، في الوقت الذي تشكل فيه هذه النسبة 20% مقابل 80% للنقود الخطية أو الكتابية (ناصر، 2006، صفحة 06).

**1-2-4 بعض مظاهر أزمة السيولة في البريد والبنوك التجارية الجزائرية:** من مظاهر أزمة السيولة في الاقتصاد الجزائري ما يلي:

-التدمير الكبير في أوساط زبائن البنوك والمؤسسات المالية، مما تسبب في شل عديد من المراكز البريدية الفرعية، خاصة في الولايات الحدودية؛

-اضطرار الزبائن إلى الاصطفاف منذ الساعات المبكرة أمام هذه المكاتب حتى يتمكنوا من استخراج بعض أموالهم من في مختلف القطاعات: الصحة، التربية، البريد والمواصلات، المتقاعدين، الجماعات المحلية، التكوين المهني، التعليم العالي؛

-أزمة حادة في السيولة النقدية لدرجة أن أجور العمال والموظفين لا يستطيعون سحبها، وفي أحسن الأحوال يسمح لهم بسحب مبالغ بسيطة؛

-في كثير من الأحيان الموزعات الآلية للنقود معطلة، وفي أحسن الظروف فارغة من الأموال.

**1-2-5 أزمة الصكوك البريدية والبنكية:** تعذر على عدد من زبائن البنوك وبيد الجزائر سحب أموالهم، بسبب تأخر مصالح البريد والبنوك في إصدار دفاتر الصكوك البريدية والبنكية التي لم تصل أصحابها لأكثر من ثلاثة أشهر، إذ يجد كثير من هؤلاء صعوبات في سحب أجورهم بعد تجميد المكاتب البريدية العمل بصك الاستعجالي، هذا وأرجع موظفون بمراكز الصكوك البريدية أن ندرة الصكوك إلى عدم تموين المركز بالورق الذي يدخل في صناعة الدفاتر، والذي يتم جلبه من المطبعة الرسمية للجيش، وكذلك تعطل جهاز إنتاج الصكوك البريدية بالمركز الوطني للصكوك البريدية بالوحدة التقنية لبئر توتة. حيث كان من المتوقع بأن الاستعمال المتزايد للبطاقات المغناطيسية سيؤدي بالضرورة إلى الانخفاض التدريجي في الطلب على الصكوك.

### **1-3 أسباب أزمة السيولة في النظام المالي والمصرفي**

بعد اشتداد الأزمة وزيادة شكاوى العملاء، وانعدام حتى الحلول المؤقتة الأمر الذي أدى إلى تبادل التهم بين وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة، وبنك الجزائر من جهة أخرى (ناصر، 2011، صفحة 269).

**1-3-1 الفرض الأول:** بعض الإطارات أقرروا على أن بريد الجزائر ليس مسؤول عن النقص المسجل في السيولة

النقدية، لأنها تعتبر قناة لتوزيع السيولة النقدية المتوفرة، وأن بريد الجزائر لا يمكنه إصدار الأوراق النقدية، وبالتالي فإنه يوفر ما هو متاح، وقد تم تسجيل جزء كبير من الكتلة النقدية لا يعود إلى الدائرة الرسمية (البريد والبنوك) بعد سحبها، وبالتالي فإن المسؤولية لا يمكن أن تقع على عاتقها. فمسؤولية نقص السيولة المالية بمراكز البريد عبر مختلف ولايات الوطني يتحملها للبنك المركزي الجزائري الذي عجز عن توفير السيولة المالية المطلوبة، هي التي دفعت عديدا من الفئات إلى الاكتناز والحفاظ على السيولة المالية، خاصة في مجال السوق الموازية التي تستخدم النقد في تعاملاتها.

**1-3-2 الفرض الثاني:** بنك الجزائر هو الآخر أوضح أن نقص السيولة يعزى إلى ارتفاع الطلب على الأوراق المالية، وهو ما يحدث في بعض الأحيان مباشرة قبل الأعياد الدينية.

وذكر أن نقص السيولة النقدية على مستوى البنوك ومراكز البريد إلى كثرة الطلب على الأموال، وأن نقص الأوراق المالية راجع إلى الفرق الكامن بين تموينات بنك الجزائر، والمؤسسة التي تصدر النقود والطلب الكبير على مستوى مراكز البريد التي تزايدت خلال الأشهر الأخيرة (شايب، 2017، صفحة 214).

**1-3-3 الفرض الثالث:** من بين أسباب هذه الظاهرة إقدام الأفراد على سحب مجموع الأموال من أرصدهم بمجرد دخولها دفعة واحدة، وهو ما لا يوفر للمراكز البريدية والوكالات البنكية إمكانيات كبيرة لتشكيل مخزون من الأموال. والمشكلة أساسا ترجع إلى مختلف الإدارات التي تصب أجور موظفيها في وقت واحد. ولا تستطيع الإدارات تغيير تاريخ دفع الأجور ولو بضعة أيام، لأن ذلك سيثير غضب الموظفين. كون نظام العمل في البريد يتطلب جدا مفصلا للمداخيل اليومية التي يجب دفعها في نهاية اليوم للخزينة، وتمنع التصرف إلا في الأموال الموجهة للدفع أو التحويل، وهذا بهدف التحكم في الحسابات بعد انتشار ظواهر السرقة والتحويل في المراكز البريدية.

#### **1-4 الحلول المعتمدة للحد من أزمة السيولة في البنوك و بريد الجزائر**

بدل تكريس وتعميم الدفع الإلكتروني وآلية المقاصة اعتمدت السلطات النقدية والمالية في الاقتصاد الجزائري عديد الحلول من أجل تجاوز هذه الأزمة.

**1-4-1 زيادة الإصدار النقدي:** إن لجوء البنك المركزي إلى إصدار ورقة مالية جديدة قيمتها 2000 دينار جاء للاستجابة لـ:

-سرعة للطلب على الأوراق النقدية والرغبة في رفع عرض النقد الائتماني؛

-تحديث الورق النقدي كون الأوراق المتداولة تعود إلى سنوات سابقة؛

-دعم مكافحة تزوير الأموال، وكذا عرض فئة تتماشى مع التقدم التكنولوجي في هذا الميدان.

قام بنك الجزائر بعرض الورقة النقدية الجديدة من فئة 2000 دج، حيث تم الشروع في تداولها. وأصدر البنك المركزي القانون المتضمن لإصدار وتداول هذه الورقة النقدية الجديدة التي ترمي بشكل أساس إلى إثراء مجموعة الأوراق النقدية في الاقتصاد التي تنتقل بذلك إلى خمس فئات من الأوراق: 100 دج و 200 دج و 500 دج و 1000 دج و 2000 دج.

## 1-4-2 الإجراءات العديدة لحل أزمة السيولة في وكالات البنوك ومراكز البريد: عكفت السلطات النقدية على إيجاد

حلول لهذه الإشكالية من خلال:

- قيام عديد من المراكز بتزويد مراكز أخرى بالسيولة، فبالنسبة للعاصمة مثلا: فهي تزود تيبازة وبومرداس، كما تزود البلدية عين الدفلى والمدية وتزود قسنطينة مدينة ميله وغيرها أيضا؛
- تغيير تاريخ سحب أجور الموظفين ومنح المتقاعدين التي عادة ما تتم في الفترة ذاتها من الشهر، وهو ما يربك مصالح مؤسسة البريد ومن ثم إمكانية فتح مراكز البريد يوم الجمعة؛
- إلغاء الرسوم على كافة عمليات التحويلات التي تقوم بها البنوك والهيئات والمؤسسات العمومية للحد من الأزمة؛
- عقد لقاءات تجمع المديرية العامة لبريد الجزائر مع مسؤولين مركزيين يمثلون كل الولايات، وتهدف إلى تحديد مجمل الآليات والشروط الموضوعية الكفيلة بتوفير السيولة النقدية في المناسبات الهامة؛
- من أجل تحجيم الطوابير للمسنين المتقاعدين تم إقرار صب أموال المعاشات على فترات متقطعة، وفي تواريخ مختلفة بدل من صبتها دفعة واحدة. واعتماد تدابير خاصة على مستوى كافة الولايات لنقادي أي نقص في السيولة، حيث تم اقتراح حلول عملية تخص كل منطقة أو إجراءات تضمن التنسيق بين العديد من المراكز.

## 1-4-3 تشخيص أزمة السيولة في البنوك التجارية وبيد الجزائر: بعد الزيارات الميدانية للفروع البنكية ومراكز البريد

نرى أن إشكالية أزمة السيولة في البنوك التجارية ومراكز البريد تعود إلى ما يلي:

- عدم التعويل كثيرا على استخدام الشيك للتخفيف من أزمة السيولة، فمشكل السيولة المتواجد على مستوى مراكز البريد تتقاسمه أيضا البنوك بعد تسجيل ارتفاع مستويات السحب دون أن تعود المبالغ المالية المسحوبة إلى الدائرة الرسمية، ما يكشف عن ارتفاع حجم السوق الموازية. فحتى الموزعات الآلية والسحب الآلي لم تتمكن من القضاء على الطوابير وأزمة السيولة.
- إمكانية أن يتم فرض التسعيرة المضاعفة أو المزدوجة، أي تحديد سعر إذا قام العميل بالدفع بالصك وسعر آخر إذا دفع نقدا، على غرار ما ظهر في فرنسا ودول أوروبية مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وتسجيل ظاهرة سحب كامل الأجر من قبل المودعين.
- البنوك والمؤسسات المالية وبيد الجزائر لم تساير مشروع بطاقات الدفع الإلكترونية والنقد الآلي، مما ساهم في تأخره، وتعني العملية تمكين حاملي البطاقات الذين يمكنهم تسديد كافة الفواتير في مختلف مراكز البريد والوكالات المعنية مياه وكهرباء وهاتف ببطاقة السحب التي تتحول لوظيفتي السحب والدفع، دون الحاجة لسحب الأموال.
- على العموم إن مشكلة نقص السيولة النقدية في النظام المصرفي ترجع في الأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات البنكية والبريدية، مقارنة مع دول مغاربية وعربية وأجنبية، فتشغيل مشروع العمل بنظام الدفع بالبطاقات وعبر الإنترنت والأجهزة الذكية وطرق الدفع المختلفة سيسمح بتقليص الحاجة إلى استخدام السيولة النقدية.

الاقتصاد الجزائري مضطر إلى بلوغ هذه المرحلة وتقليص العمل بالصكوك والدفع النقدي، وتنويع طرق سحب المواطنين لأموالهم والدفع لالتزاماتهم المالية، والتي تعد أحد البدائل للتقليل تدريجيا من استخدام النقد في الاقتصاد. لذلك لن يكون حل مشكل السيولة النقدية في الأجل القريب.



## 2- ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري

هنا سيتم التطرق إلى ظاهرة ليست غريبة على المجتمع الجزائري، وهي شيوع تفضيل التعامل نقدا بين المتعاملين الاقتصاديين.

### 2-1 خطر ظاهرة الاكتناز وكيفية علاجه

ظاهرة الاكتناز السلبي في الاقتصاد الجزائري مشكلة خطيرة جدا خاصة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، حفظ الأموال في البيوت عرضة لمخاطر جمة، بما فيها مخاطر السرقة والحرائق والسيول والزلازل والتلف. كذلك فإن الاكتناز يعتبر تجميدا لقسم من الادخار هو في الواقع إنقاص لمجمل الاستثمار الوطني أي لجم حركة نماء الدخل العام وإعاقة النشاط الاقتصادي بوجه عام. فالخطورة الناجمة عن بروز سوق خاصة ببعض الفئات من الأوراق النقدية الوطنية، على غرار ما هو معمول به بالنسبة للعملة الصعبة، وهو ما دمر من سمعة الاقتصاد الوطني. وبالتالي فإن هذه الممارسات تؤكد على أن القطاع الموازي خرج فعلا من الانحراف البسيط إلى انحراف خطير، الذي فقد وما زال يفقد مبالغ هائلة عن طريق اكتناز كتل نقدية هائلة جدا من طرف القطاع غير المهيكل والمضاربين والمكنتزين.

### 2-2 واقع ومظاهر ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري

هناك تفاقم ظاهرة الاكتناز السلبي وغياب الادخار، والملايين من الدينارات التي يتم سحبها يوميا، ويتم اكتنازها بمعدلات تتجاوز السنة دون توظيفها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ما يجعلها خارج الإطار الرسمي لتداول السيولة النقدية.

إذا ما استبعدنا الدوافع الذاتية كالجشع والاختزان والتي لا يمكن فهمها أو تحليلها بالعقلانية الاقتصادية، فإنه يلاحظ أن ثمة أسبابا موضوعية معينة تدفع الأفراد والمؤسسات المالية لممارسة الاكتناز في حدود ضيقة وفي أوقات معينة. وغالبا ما يكون ذلك التماسا للأمان والاستقلال أو بدافع الحيطة انقاء للطوارئ أو لأزمات متوقعة. هناك مبالغ معتبرة لا يتم التحكم فيها حاليا حيث لا تخضع لأية مراقبة، ما يسمح لمكنتريها التهرب من دفع الضرائب، وإجراء تعاملات تجارية لا تعتمد على مبادئ الشفافية المحاسبية. كذلك تتمركز ظاهرة الاكتناز في نشاطات تخص القطاع الموازي، خاصة بالنسبة لبعض التجار الذين يفضلون التعامل نقدا، دون اللجوء إلى استعمال الحوالات أو الصكوك البريدية والبنكية. سبب تردد هؤلاء في استعمال وسائل الدفع المصرفية يرجع لعدم ثقة جزء من المكنتزين في عمليات تداول الصكوك والحوالات، أما الجزء الأكبر فيلجأ حسب ما استخلصه المتعاملون الاقتصاديون إلى الاكتناز تهريا من الضرائب.

مثلا: تسببت إدارة بريد الجزائر بقرارها والمتمثل في تحديد سقف للمبلغ المالي الذي يتم سحبه في ترسيخ ثقافة تخزين المال لدى المجتمع، بعدما عجزت المكاتب البريدية عن توفير السيولة النقدية في الأيام العادية دون الحديث عن المناسبات (تاريخ تسلم الأجور، منح التقاعد، والأيام التي تتزامن مع حلول المناسبات الدينية والوطنية).

يعزف كثير من العملاء عن حفظ أموالهم في البنوك رغم أنها المكان الأكثر أمانا خوفا من سرقتها أو ضياعها أو تعرضها للاختلاس. ولعل فضيحة بنك الخليفة أصدق مثال يبرر تخوف هؤلاء، وكذلك التعاملات المالية الربوية في البنوك أيضا من بين أسباب عزوف بعض عن حفظ أموالهم فيها.

ومن بين مظاهر الاكتناز في الاقتصاد الوطني هو الرواج الذي تعرفه الخزانات المصفحة أو الفولاذية، في بيوت الأفراد من جميع المستويات الاجتماعية، حتى الأفارقة الذين غزوا مناطق الوطن والمتورطون في قضايا المخدرات والاحتيايل، ولا يمتلكون الوثائق الضرورية التي تسمح لهم بفتح حساب بنكي.

### 2-3 مؤشرات وأرقام بخصوص ظاهرة الاكتناز

الجزائريين يتقون في البنوك العمومية أكثر من ثقتهم في البنوك الخاصة في نسبة اللجوء إليها لتخزين الأموال، القطاع العام هو المسيطر على مجمل المبادلات المالية رغم سرعة وتيرة نمو القطاع الخاص. إلا أن معظم الجزائريين يتقون في البريد أولا وفي البنوك العمومية ثانيا، ليلجأوا كمالذ أخير إلى البنوك الخاصة التي تبقى الوجهة غير المقصودة بكثرة لتخزين الأموال.

فكلما زادت كميات النقد بأيدي الجمهور وشراء العقارات والذهب كلما تم تجميد مبالغ مقدرة وتقويت فرص استثمارية واعدة على الاقتصاد الجزائري وأن العملة بأيدي الجمهور أو خارج القطاع المصرفي يضر بالاقتصاد الوطني كثيرا وينشئ الأسواق الموازية (السوداء) في مضاربة عدد من السلع المهمة مما يؤدي إلى ندرتها وارتفاع أسعارها أضف إلى ذلك تدني سعر صرف العملة الوطنية بصورة ملحوظة مما يؤدي إلى حالات التضخم الجامح، وخلاصة القول أن تجميد النقود يضر باقتصادنا القومي.

### 3- حلول الدفع الإلكتروني وتأثيرها على أزمة السيولة واكتناز النقود

بعد دراسة واقع وآلية نظام دفع البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية أسفر على ضعف كبير كما سنوضحه في هذا المحور.

### 3-1 ضعف فعالية أنظمة الدفع على المستوى المصرفي والمالي محليا

3-1-1 هيمنة الدفع التقليدي في المعاملات المالية والتجارية: عانت أنظمة المدفوعات التقليدية في البنوك والمؤسسات المالية من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك والمؤسسات المالية (90-10، 1990، صفحة 533)، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- استخدام المقاصة اليدوية، والبطء في تحصيل الشيكات والتحويلات المالية بين الزبائن؛
- الوقت الذي تستغرقه قيم الدفع لتسدد مرورا بالمقاصة التقليدية طويلا جدا، بما في ذلك التحويلات المالية؛
- الفراغ القانوني، وعدم وضوح التنظيم الذي يؤطر إجراءات المقاصة التقليدية، بحيث فتح الباب أمام المتدخلين لاستعمال طرق ملتوية لتغطية أرصدها، كما فتح المجال لتزايد نسبة القيم غير المسددة بشكل يستدعي القلق؛
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل النقدي خارج الجهاز المصرفي؛
- ضعف الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد، وفيما بين البنوك والمؤسسات المالية؛

ومن كثرة شيوع استخدام الأوراق النقدية أصبحت بالية، خاصة صنف 200 دج ودائما ما تلاحظ شقا في الوسط فوقه غراء لاصق.

**3-1-2 معوقات استخدام النقود الائتمانية:** بالنسبة للوسائل الائتمانية التي تتكون من النقود المعدنية ومن الأوراق النقدية طرحت عدة سلبيات في نظام الدفع، من خلال استعمالها كصعوبة نقلها من مكان إلى مكان، وصعوبة التأكد من رسمية وصحة وسيلة الدفع وخاصة بالنسبة للأوراق النقدية (الأوراق المزيفة)، وارتباطها بالبنوك (شبابيك البنوك)، وحتى في أوقات العمل. إضافة إلى المساهمة في خلق سوق موازية مع التهرب الجبائي. لكن حتى هذه الوسائل طرحت مشاكل عدة على مستوى التعاملات الاقتصادية تمثلت فيما يلي:

- ارتباط الزبون دائما بالبنوك في سحب ودفع مبالغ وسائل الدفع؛
- طول مدة تحصيله أو سحبه، وهذا يرجع دائما إلى ضعف قنوات البنوك لنظام دفعها؛
- العبء الضريبي على النشاطات التجارية والاقتصادية الذي جعل المتعاملين الاقتصاديين يبتعدون عن التعاملات البنكية.

### **3-2 تشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية وآلية المقاصة في الاقتصاد الجزائري**

أقدمت السلطات النقدية في الجزائر ابتداء من سنة 2005 بإقامة بنية تحتية من أجل تفعيل الدفع والسحب الإلكتروني.

#### **3-2-1 أهداف تحديث البنية التحتية لوسائل الدفع:** من بين أهداف تحديث وسائل الدفع ما يلي:

- استبدال الشيكات والنقد بالتسديدات الفورية ما بين المؤسسات؛
- وضع أداة خصم وتسوية متطورة من أجل تسديد المستحقات ما بين المؤسسات (التحويل المستحق)؛
- استبدال وتحويل النقد وذلك بأخذ تجارب الدول المتقدمة في العلاقات بين المؤسسات الكبرى والخاصة؛
- استبدال النقود عن طريق البطاقات المغناطيسية لاستعمالها في عمليات الشراء بين التجار والأفراد؛
- استبدال شيك السحب ببطاقات السحب؛
- توفير أداة بديلة لجميع قطاعات السوق من خلال تعزيز فعالية وأمن الشيك البنكي والبريدي.

هناك ثلاث أنظمة إلكترونية تم تشغيلها بعد عمليات التطوير وهي: نظام الجزائر للمقاصة الآلية ما بين البنوك والمؤسسات المالية يسمى كذلك نظام الدفع بالتجزئة أو نظام الدفع المكثف أو العام، نظام الجزائر للتسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ونظام النقد الآليين البنوك التجارية والمؤسسات المالية الجزائرية. وإن للمقاصة الآلية والدفع الإلكتروني مساهمين يعملون على تسهيل عملياتها ومن بينهم المساهمون نذكر بنك الجزائر، مؤسسات بنكية، مؤسسة ما بين البنوك.

#### **3-2-2 أهمية الاعتماد على أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة في ظل ارتفاع نسبة الطلب على النقود:** تعود أهمية

إنشاء أنظمة دفع الإلكترونية في القطاع المالي والمصرفي الجزائري إلى إرساء أسس منظومة مصرفية ومالية إلكترونية وطنية تتميز بالحدثة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات على المستوى العالمي. وتسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المدفوعات، والتشجيع على استخدامها في النظام المالي والمصرفي بشكل خاص والنظام الاقتصادي بشكل عام، والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز دور البنك في إدارة وتحديث أنظمة الدفع، والإشراف والرقابة عليها سعيا لتيسير إجراءاتها وقواعدها. كذلك التنسيق مع وزارة المالية بهدف تطبيق أنظمة الدفع

لديها، وإنشاء الإدارات اللازمة ضمن هيكلية البنك لمزاولة الأنشطة المالية والمصرفية في بيئة إلكترونية. والاشتراك في الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بأنظمة الدفع، ووضع نظام مقاصة آلي يلبي التطورات التقنية في النشاط المصرفي والمالي ويرفع كفاءته التشغيلية.

عرض النقود في أي اقتصاد لا يقتصر على النقد فقط بل يشمل جميع وسائل الدفع ولم يعد الاقتصاد في العصر الحديث يكتفي بالتعاملات النقدية بعد انتشار وسائل الدفع الحديثة مثل بطاقات الائتمان أو البطاقات الذكية والنقود الرقمية والتسهيلات البنكية وتخضع هذه الوسائل لتنظيم البنوك المركزية باعتبارها جزء من عرض النقود في الاقتصاد. بقدر نجاعة أنظمة الدفع ودرجة سلامتها ومثابقتها بقدر توفيقها في تسير حسن لتسوية للمعاملات، من خلال الثقة في وسائل الدفع الموضوعة على ذمة المتعاملين الاقتصاديين، وبما تؤمنه من استقرار نقدي ضامن لسلامة المعاملات المالية.

بالرغم من أن أنظمة الدفع بين البنوك التجارية الجزائرية سارية المفعول إلا أنها غير متطورة، وأن التعامل بالنقد مازال قائما وواسعا جدا، وما زالت مظاهر نقل النقود جميعها نحو الوكالات البنكية تتم بواسطة مؤسسة الخدمات والتجهيزات الأمنية (Amnal, 2015, p. 02).

**3-2-3 لتشغيل الفعلي لخدمة الدفع الإلكتروني عبر شبكة الانترنت في الاقتصاد الجزائري:** تم تشغيل هذه الخدمة في أكتوبر 2016، هذه الخدمة لزيائنها على غرار البنوك العمومية والخاصة، اتصالات الجزائر، وموبيليس، والخطوط الجوية الجزائرية، وشركة المياه والتطهير للجزائر سيال، وجيزي، وأوريدو، وأمانة للتأمين. وستسمح هذه الخدمات الإلكترونية، التي ستوفرها بصفة متتالية مجموعة ثانية من المؤسسات للزيائن، والمشاركين بتسديد فواتيرهم عند شراء الوحدات الهاتفية، وتذاكر الطائرة والتسجيل في تأمين السفر، عبر بطاقة مابين البنوك CIB، عبر المواقع الإلكترونية 24 ساعة و7 أيام. كما تم وضع موقع إلكتروني يسمح للزيائن بتقديم طلب الحصول على بطاقتهم وكلمة السر الخاصة بها وتحديد آلات التخليص وكذا آلات توزيع الأوراق النقدية وكذا شرح قواعد الاستعمال السليم والمؤمن لبطاقات الدفع الإلكتروني. هذا لا يعني أن الدفع الإلكتروني مؤمن 100% حيث يوجد العديد من الأخطار.

### 3-3 الدفع الإلكتروني كألية للتقليل من السيولة ومحاربة الاكتمال في الاقتصاد الوطني

تكثيف وفرض التعامل بالصكوك البريدية والبنكية والبطاقات البريدية والمصرفية لما لها من فائدة من الناحية الأمنية قبل تعميم الدفع الإلكتروني بالبطاقة البنكية، وتكثيف عمليات المقاصة اللحظية مستقبلا.

**3-3-1 إجبارية الدفع الآلي باستعمال الصكوك:** بعد انخفاض السيولة في النظام الرسمي أكدت وزارة المالية في عديد من المرات أنه سيقوم المتعامل الاقتصادي بالدفع الآلي باستعمال الصكوك في إطار التعاملات المالية، وهي خص العقارات التي تزيد عن 5 ملايين دينار والسيارات التي تفوق مليون دينار جزائري. كما يلزم القانون استعمال الوسائل البنكية في التعاملات التي تفوق قيمتها مليون دينار فيما يخص بيع وشراء الجواهر والتحف القديمة والأعمال الفنية والأثاث القديم والمبيعات المعروضة للمزاد العلني، بالإضافة إلى تسديد الديون والمستحقات المالية. كما يلزم الإدارات العمومية والهيئات الرسمية والمؤسسات العمومية والخاصة بقبول وسائل الدفع البنكية، إضافة إلى الأمر من وزارة المالية للبنوك الذي يقر بقبول كل الأموال خارج المنظومة. وإذا فاق 10 ملايين دينار بضريبة جزافية قدرها 7% (01-15، 2015، صفحة 14) وهذا غير معقول كون أن السلطات تحولت من محاربة لتبييض الأموال إلى القائمة

على العملية وفق قانون ينظم العملية من أجل إرجاع السيولة إلى النظام المصرفي بدل التفكير في وسائل جادة لتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية وتشغيله. إضافة إلى إطلاق الحكومة للقرض السندي الذي أطلقت عليه وزارة المالية اسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي لاستعادة الأموال والسيولة التي تستغل خارج القطاع الرسمي وإعطائها الصفة القانونية، وهذا في الفترة بين 16 أبريل و17 أكتوبر 2016. أين حددت نسبة فائدة السندات وكيفية الاكتتاب فيها.

**3-3-2 تعميم استخدام البطاقة البنكية والبريدية:** إن عمليات الاكتناز في الاقتصاد الجزائري ما زالت مستمرة خلال هذه السنوات وبوتيرة متزايدة، ما يتسبب في تراجع سرعة تداول النقود في السوق المالي والنقدي، حيث تتأخر المبالغ التي سحبها من طرف البنوك والمؤسسات المالية في العودة إليها. ويبقى الحل المنطقي هو ضرورة تبني أنظمة دفع إلكترونية مع تعميم استخدام البطاقة البنكية في الدفع الإلكتروني وجعل بطاقات السحب البريدية بطاقات دفع في الأجل القصير بمختلف أشكاله وأنواعه وآلياته ومختلف وسائل الدفع الإلكترونية التي تعمل على تقليل من حركة الأموال وسرعة دوران النقود بين الأفراد والمؤسسات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الوطني. وبالتالي لا بد من:

-رفع عدد الموزعات الآلية وهو الهدف المسطر في الأجل القريب؛

-رفع عدد النهائيةيات في المحلات التجارية عبر كامل التراب الوطني؛

-زيادة عدد البطاقات البريدية والبنكية، ليكون هناك توافق بين عدد البطاقات والعملاء وعدد المكاتب البريدية؛

-على شركة SATIM أن تعمل رفقة البنوك والمؤسسات المصرفية العمومية والخاصة على تعميم أجهزة الدفع على مستوى التجار والمطاعم والمحلات الكبرى، فضلا عن القباضات المختلفة والمطارات ومحطات النقل والمستشفيات، وإعطاء تسهيلات ائتمانية لاقتنائها.

**3-3-3 الدفع الإلكتروني والنتائج الإجمالية المحلي:** إن تفعيل الدفع الإلكتروني سيضمن القضاء على مشكلة الأوراق النقدية المزورة، وحماية الزبائن من عمليات السرقة، إلى جانب حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات خسائر كبيرة. وتعميم وسائل الدفع الحديثة سيقضي على أزمة السيولة النقدية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، ففي كل مناسبة اجتماعية تجد البنوك ومؤسسات البريد نفسها عاجزة عن تلبية طلبات زبائنها. كما سيقضي الدفع الإلكتروني على مشكلة الطوابير التي تشهدها العديد من المؤسسات الحكومية التي يتدافع أمامها المواطنون لدفع فواتير الكهرباء والماء والغاز وغيرها من الفواتير.

اعتماد نظام الدفع الإلكتروني سيساهم في ارتفاع المعاملات المالية كما سيساهم في ارتفاع الناتج المحلي بنقطة أو نقطتين على أقل تقدير. كونه سيؤثر على سرعة دوران النقد، وبالتالي تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتتضاعف آليات الاستثمار. حيث كلما زادت كميات النقد بأيدي الجمهور وشراء العقارات والذهب كلما تم تجميد مبالغ مقدرة وتقويت فرص استثمارية واعدة على الاقتصاد الجزائري وانحصار العملة في القطاع المصرفي سيفعل الاقتصاد الوطني كثيرا ويقضي على الأسواق الموازية (السوداء) ويتحول الاقتصاد من اقتصاد الظل إلى اقتصاد حقيقي منتج ومصدر فيرتفع سعر صرف العملة الوطنية وتنخفض الأسعار، وعليه وحسب الدراسات الاقتصادية، إذا كانت هنا زيادة قدرها 10% في حصة المدفوعات الإلكترونية من الإنفاق الاستهلاكي يمكنها أن تؤدي إلى زيادة تعادل 1% في الناتج المحلي الإجمالي.

**خاتمة:**

رغم الوعود المتكررة للسلطات النقدية والمالية بتعميم المدفوعات الإلكترونية بهدف تقديم خدمة أفضل للزبائن ومحاربة المشاكل المصرفية، إلا أنها لم توسع بالشكل المطلوب، سيكون تعميم التعاملات مستقبلا مجرد خطوة أولية نحو التخفيف من حدة السيولة ومراقبة اكتناز الأموال في ظل رغبة كثير من المواطنين في حفظ أموالها نقدا بدلا من استخدام البطاقات الإلكترونية. لكن قبل ذلك لا بد من تحديث وسائل الدفع وبنيتها التحتية لتداولها بأمان وكفاءة.

غياب ثقافة الدفع الإلكتروني في المجتمع الجزائري يفرض تطبيق هذا الأمر تدريجيا، خاصة ما يتعلق باستقطاب الأموال الموازية، والذي يجب أن يتم في البداية عن طريق منح امتيازات للزبائن ولا بد على السلطات النقدية والمالية تبني المصالحة الاقتصادية من خلال القضاء على الاقتصاد الموازي. وتشجيع أصحاب الأموال من أجل إيداع أموالهم في البنوك لاستثمارها في مشاريع منتجة.

سوء التقدير للطلب على السيولة في بعض الفترات كان بداية لأزمة مزمنة ظلت تعيشها الجزائر، والتي تفاقمت مؤخرا بفعل عوامل أخرى حتى وصل الأمر إلى انعدام ثقة المواطن في المؤسسات التي تعتبر مصدر تلك السيولة وأهمها مؤسسة بريد الجزائر والوكالات البنكية، ما جعل استرجاع الثقة أمر صعب في الأجل القصير.

**قائمة المصادر والمراجع:**

- (FIM), F. d. (2016). *Enjeux et panorama de solutions*. Guide Pratique de l'Usine du futur, CETIM : Ouvrons les portes du futur.
- Amnal, L. s. (2015, 06 01). *Transport de fonds & de Valeurs, Gardiennage et Surveillance, Télésurveillance et Anti-Intrusion*. Consulté le 11 18, 2021, sur <http://www.amnal.dz/AMNAL/fr/services.php>
- Bidet-Mayer, T. (2016). *L'industrie du futur : une compétition mondiale*. Paris Presses des Mines, Paris.
- François Michelin, I. L. (1998). *Et pourquoi pas?* Paris: édition Grasset.
- Olivier Welsler, C. V. (2010). *La gestion durable des zones d'activités-guidev pratique*. wallonne.
- التنظيم رقم 92-03. (1992). يتعلق بالوقاية من ومكافحة اصدار الشيكات بدون مؤونة. مؤرخ في 19 رمضان 1412 هـ الموافق 22 مارس 1992 م، المادة 1.
- الساعد م. ي. (2003). دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- أمر رقم 15-01. (2015). يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015. الجريدة الرسمية العدد 40. المادة 43.
- أنور عطية العدل. (1987). التنمية الصناعية في الدول النامية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر والنوزيع.
- سليمان ناصر. (2006). الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية. جامعة الشلف: تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر: الأسلوب والمبررات.
- سليمان ناصر. (2011). أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول. مجلة الباحث، 9(9).
- عباسي علي التميمي. (1985). النمو الصناعي في الوطن العربي. (جامعة الموصل، المحرر) العراق: مطبعة دار الكتاب.

- قانون رقم 02-05 (2005). يتضمن القانون التجاري. مؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005، يعدل ويتم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية عدد 11 الصادر 30 ذو الحجة عام 1425 هـ الموافق 9 فبراير سنة 2005م.
- قانون رقم 90-10 (1990). يتعلق بالنقد والقرض. المادة 114. الجريدة الرسمية العدد 16.
- قريشي نصيرة. (2008). أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 4(5).
- محمد بومخلوف. (2000). التوطن الصناعي في الفكر والممارسة. الجزائر: دار الأمة.
- محمد شايب. (2017). الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 1(4).
- محمد مصطفى محمود القدرة. (2007). أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص عمل. فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة.
- مرسوم تنفيذي 10-181 (2010). يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية. مؤرخ في أول شعبان عام 1431 هـ الموافق 14 يوليو سنة 2010 م، المادة 02، الجريدة الرسمية العدد 43.
- مرسوم تنفيذي رقم 05-442 (2005). يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات النقدية والمالية. مؤرخ في 12 شوال عام 1426 هـ الموافق 14 نوفمبر سنة 2005 م، المادة 2، الجريدة الرسمية العدد 75.
- منصور م. ب. (2010). البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية. ملتقى حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر، دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج. المركز الجامعي برج بوعريريج.
- مهدي احمد رشيد. (2015). الجغرافيا الاقتصادية (المجلد الطبعة الاولى). عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
- ناصر سليمان. (2008). النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 1(1).
- وائل وجيه رضا. (2006). محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعية. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.